

الوثيقة 2013/3 C – الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 وبرنامج العمل والميزانية
للفترة 2014-2015

مذكرة إعلامية رقم 2- أبريل/نيسان 2013

طلبات ناشئة عن لجنتي البرنامج والمالية (18-22 مارس/آذار 2013)

1- تأتي هذه المذكرة الإعلامية استجابةً لطلبات لجنتي البرنامج والمالية (18-22 مارس/آذار 2013) بتقديم معلومات إضافية إلى المجلس بشأن الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015، حول ثلاث مسائل:

أولاً- إعادة تخصيص الموارد المقترحة للمجالات ذات الأولوية الأعلى التي حددها المدير العام (الوثيقة CL 146/3 الفقرة 24ز)

ثانياً- الحصول على المزيد من الإيضاحات بخصوص العمل في مجال الحماية الاجتماعية، وبشأن الموارد الطبيعية فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي المقترح (الوثيقة CL 146/4 الفقرة 6ط، والوثيقة CL 146/5 الفقرة 4و)

ثالثاً- توزيع الموارد والوظائف بين المقر والمكاتب الميدانية (الوثيقة CL 146/4 الفقرة 6ح)

أولاً- إعادة تخصيص الموارد المقترحة للمجالات ذات الأولوية الأعلى

2- ضمن إطار برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015، أعيد تخصيص مبلغ 31.5 مليون دولار أمريكي لمجالات العمل ذات الأولوية الأعلى. وطلبت لجنة المالية، في دورتها التي عقدت في مارس/آذار 2013، إلى الأمانة توفير المزيد من المعلومات، بما في ذلك بشأن التكاليف، حول إعادة تخصيص الموارد المقترحة للمجالات ذات الأولوية الأعلى التي حددها المدير العام¹.

3- ويتضمن الجدول 1 (طياً) استعراضاً شاملاً لإعادة تخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية الأعلى ومصدر هذه الموارد، وترد التفاصيل ذات الصلة أدناه، انطلاقاً من الفقرتين 173 و174 من الوثيقة 2013/3 C (برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015).

¹ الوثيقة CL 146/3، الفقرة 24 ز



mf490ai2

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة لتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

ألف – المجالات ذات الأولوية الأعلى التي تتطلب موارد إضافية

4- تحدد الفقرة 173 من الوثيقة C 2013/3 (برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015) ستة مجالات ذات أولوية الأعلى تتطلب موارد إضافية. وتفصل الصفوف 1 إلى 7 و 8 إلى 13 في الجدول 1 الموارد البالغة قيمتها 31.5 مليون دولار أمريكي التي أعيد تخصيصها لهذه المتطلبات وترد في التفصيل أدناه.

برنامج التعاون التقني (الصف 1)

5- وافق المجلس في دورته الخامسة والأربعين بعد المائة، التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول 2012، على مقترحات المنظمة لتحسين برنامج التعاون التقني²، ليصير البرنامج أكثر اتساقاً مع التخطيط على مستوى المنظمة وأدوات الرصد، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي المراجع وأطر البرمجة القطرية.

6- ويعتبر تحسين برنامج التعاون التقني أداة أساسية لتحقيق النتائج في إطار الإطار الاستراتيجي المراجع. وعلى المستوى القطري، سيعالج برنامج التعاون التقني بشكل أفضل الأولويات المحددة في أطر البرمجة القطرية ويحسن من استجابة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وتأثيرها. وسيشكل برنامج التعاون التقني المحسن أداة أكثر استراتيجية، متسقة بشكل أفضل مع أطر البرمجة القطرية، ويتوقع أيضاً أن ييسر تعبئة الموارد والشراكات لتحقيق النتائج.

7- وبهدف دعم هذا الاستخدام الأكثر استراتيجية لموارد برنامج التعاون التقني، يقترح برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 زيادة اعتمادات البرنامج بقيمة 15.8 مليون دولار أمريكي لتصير 131.9 مليون دولار أمريكي قبل ارتفاع التكاليف، أو 13 في المائة من الاعتمادات الصافية. ويتوافق ذلك أيضاً مع قرار المؤتمر 89/9 الذي يدعو المدير العام "إلى بذل كل جهد ممكن لاستعادة الموارد المتاحة إلى المستوى السابق البالغ 14 في المائة من مجموع ميزانية البرنامج العادي وإلى زيادتها إن أمكن إلى 17 في المائة".

² الوثيقة CL 145/8 والوثيقة CL 145/REP الفقرات من 18 إلى 21

بآلاف الدولارات الأمريكية	الجدول 1: إعادة تخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية الأعلى في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015
	المجالات ذات الأولوية الأعلى التي تتطلب موارد إضافية (الوثيقة C 2013/3، الفقرة 173)
15 800	1 برنامج التعاون التقني (الفقرة 173 أ)
3 000	2 تعزيز وظيفة الاتصال المؤسسي (مكتب الاتصالات المؤسسية والعلاقات الخارجية) (الفقرة 173 ب)
4 000	3 تعزيز وظيفة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات (مكتب الاتصالات الشراكات والدعوة) (الفقرة 173 ب)
5 000	4 تعزيز الهدف الاستراتيجي 3 الحد من الفقر في الريف فيما يتعلق بأنشطة الحماية الاجتماعية (الفقرة 173 ج)
1 100	5 زيادة ميزانية مكتب التقييم لتصل إلى 0.8 في المائة من الاعتمادات الصافية (الفقرة 173 د)
200	6 الموارد الانتقالية للمدير العام المنتخب (الفقرة 173 و)
29 100	7 المجموع الفرعي
	مجالات أخرى (الفقرة 173 هـ)
800	8 الشبكات التقنية (إدارات الزراعة، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومصايد الأسماك والغابات)
400	9 الإحصاءات (شعبة الإحصاء)
300	10 المطبوعات الرئيسية (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)
500	11 التخطيط الاستراتيجي والرصد (مكتب الإستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد)
400	12 المراجعة الداخلية (مكتب المفتش العام)
2 400	13 المجموع الفرعي
31 500	14 مجموع إعادة تخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية الأعلى
	مصادر الموارد (الوثيقة C 2013/3 الفقرة 174)
10 000	15 الوفورات الناجمة عن الكفاءة
1 600	16 إلغاء مكتب المدير العام المساعد للإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة.
1 300	17 الصندوق المتعدد التخصصات
8 600	18 موارد خطة العمل الفورية لمرة واحدة
21 500	19 المجموع الفرعي
10 000	20 زيادة فعلية بنسبة 1 في المائة
31 500	21 مجموع مصادر الموارد

8- يتبع توزيع الموارد الإضافية البالغة قيمتها 15.8 مليون دولار أمريكي لبرنامج التعاون التقني المبادئ المتفق عليها في إجراءي خطة العمل الفورية 22-3 و 23-3:

- (أ) تخصص نسبة 15 في المائة من موارد البرنامج لمشاريع الطوارئ وحتى 3 في المائة للمشاريع المشتركة بين الأقاليم، على أن تدار من قبل المدير العام المساعد لإدارة التعاون التقني (موارد إضافية بقيمة 2.4 مليون دولار أمريكي)؛
- (ب) يخصص الجزء المتبقي من موارد البرنامج (موارد إضافية بقيمة 13.4 مليون دولار أمريكي) للمشاريع غير الطارئة الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية، على أن تدار من قبل الممثل الإقليمي المعني، وتوزع على الأقاليم على الشكل التالي: أفريقيا، 40 في المائة؛ آسيا والمحيط الهادئ، 24 في المائة؛ أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 18 في المائة؛ أوروبا وآسيا الوسطى، 10 في المائة؛ الشرق الأدنى، 8 في المائة.

تعزيز وظيفة الاتصالات المؤسسية (الصف 2)

9- تؤدي وظيفة الاتصالات المؤسسية دوراً حاسماً في تنفيذ الإطار الاستراتيجي المراجع والاعتراف بالفاو كمركز للتميز في جميع مجالات اختصاصها. وستصير وظيفة الاتصالات المؤسسية أكثر اتساقاً من خلال دمج أنشطة إدارة المعرفة من مكتب تبادل المعارف في المكتب الجديد للاتصالات المؤسسية، وتعزيز سهولة الوصول إلى السلع العامة للفاو واستخدامها. وهناك حاجة لموارد إضافية بقيمة 3 ملايين دولار لتعزيز الاتصالات المؤسسية في مجالات ثلاثة:

- (أ) الاتصالات الخارجية الجيدة ضرورية لضمان الاستخدام الكامل لمنتجات الفاو المعرفية من قبل جميع أصحاب المصلحة، في اللغات المناسبة، بما يساهم في تحقيق النتائج في إطار الأهداف الإستراتيجية للفاو. وسيتم تحديث الموقع الإلكتروني المؤسسي للفاو باستخدام التكنولوجيات الحديثة وستعزز تغطيته اللغوية لتحسين الوصول إلى الجمهور، بما في ذلك مرافق الترجمة على الطلب؛
- (ب) الاتصالات الداخلية الجيدة ضرورية لتكون المنظمة فعالة في تحقيق برنامج عملها ولكي تتكلم بصوت واحد، في مقرها ومن مختلف مواقعها الميدانية. والاتصالات الداخلية المستهدفة ضرورية لينجح التغيير التحويلي، وسيتم تعزيزها لدعم تنفيذ إدارة المصفوفة وتبادل المعلومات عبر المنظمة؛
- (ج) تهدف سياسة الفاو الجديدة بشأن المطبوعات إلى ضمان أن تساهم المطبوعات في تحقيق نتائج المنظمة بطريقة ملموسة وقابلة للقياس. وهي تنشئ إطاراً جديداً للمساءلة وتحسن عملية ضمان الجودة، وتهدف إلى خلق التآزر بين الإدارات والمواقع، بما يوسع التغطية اللغوية والتواصل مع جماهير محددة.

تعزيز وظيفة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات (الصف 3)

10- ييسر المكتب الجديد للشراكات والدعوة وتنمية القدرات نهجاً استراتيجياً ومنهجياً ومتآزراً لوظائف الفاو الثلاث الأساسية من خلال دمج أنشطة تنمية القدرات لمكتب تبادل المعارف وتعزيز وظيفة الشراكات والدعوة.

11- إن الشراكات القوية والمستدامة ضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الجديدة للفاو. ويقر النهج الجديد للفاو في تشجيع الشراكات بشكل كامل بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يضطلع به أصحاب المصلحة المختلفين في مكافحة الجوع والفقر. وبالتالي، من التحديات الرئيسية التي يواجهها مكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات تطوير وعرض إجراءات مشتركة ملموسة مع شركاء من غير الدول من مجموعة واسعة من الدوائر، مع تحسين التآزر والبناء على المزايا النسبية المختلفة، وأوجه التكامل والقدرات.

12- ويتطلب تنفيذ الاستراتيجيات الجديدة لإنشاء الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني أن يطور الموظفون في جميع المواقع قدراتهم من أجل إرساء الشراكات الاستراتيجية وإدارتها وتطبيقها ورصدها. ولا بد من إنشاء نظام للتقييم والرصد بهدف ضمان المحافظة على حيادية المنظمة وميزتها كمنتهى محايد في أي مبادرة للشراكة. وسيعمل المكتب بمثابة جهة الاتصال التنظيمية لتطوير الشراكات، وتنفيذها ورصدها وللعمليات المتعددة أصحاب المصلحة، وسيعمل على تطوير مبادرات الشراكة المبتكرة والمحفزة وتنفيذها والاستفادة منها مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات الخاصة، ومنظمات المنتجين، والتعاونيات، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية.

13- ويرتبط العمل على الشراكات بشكل وثيق مع الدعوة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتحالف ضد الجوع وسوء التغذية، والحق في الغذاء. وكونه نقطة الاتصال التنظيمية لتنمية القدرات، يتيح المكتب النهج والأدوات والطرق لتعزيز نوعية عمل الفاو لتنمية القدرات في البرمجة، بما في ذلك من خلال ترتيبات الشراكات وتوفير الدعم للبلدان الأعضاء والشركاء في تبادل المعلومات والمعارف الزراعية بشأن التكنولوجيات والممارسات الجيدة، وتطبيق المعايير والأدوات العالمية.

14- وتلزم موارد إضافية بقيمة 4 ملايين دولار أمريكي من أجل:

- (أ) إطلاق مبادرات شراكة رائدة وتنفيذها من خلال أنشطة تنمية القدرات والبرامج على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية؛
- (ب) إنشاء نظام لرصد الشراكات وتقييمها؛
- (ج) توليد المعارف وأفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن نماذج الشراكة المبتكرة وتنمية القدرات ونشرها؛

- (د) زيادة قدرة الفاو في مجالي الشراكات وتنمية القدرات (تدريب الموظفين وأدوات الانخراط في الشراكات) مع التركيز على المكاتب الميدانية ومساعدة هذه المكاتب في تطوير الشراكات وتنفيذها؛
- (هـ) تعزيز إجراءات الدعوة والاتصالات للتنمية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والحق في الغذاء، والسكان الأصليين، والتحالف ضد الجوع وسوء التغذية.

تعزيز الهدف الاستراتيجي 3 – الحد من الفقر في الريف في مجال الحماية الاجتماعية (الصف 4)

- 15- تصف الفقرات من 24 إلى 29 أدناه متطلبات بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي لتعزيز الهدف الاستراتيجي 3 في مجال الحماية الاجتماعية.

زيادة ميزانية مكتب التقييم لتصل إلى 0.8 في المائة من الاعتمادات الصافية (الصف 5)

- 16- تماشياً مع الإجراء 2-78 من خطة العمل الفورية وحسب ما أكدته المؤتمر في عام 2011³، ينبغي أن تبلغ ميزانية مكتب التقييم 0.8 في المائة من الاعتمادات الصافية في الفترة 2014-2015. ويتطلب ذلك موارد إضافية بقيمة 1.1 مليون دولار أمريكي، لتصل ميزانية مكتب التقييم إلى 8.1 مليون دولار أمريكي (قبل ارتفاع التكاليف) في برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة 2014-2015.

- 17- وستتيح الموارد الإضافية للمكتب إجراء تقييمين إضافيين رئيسيين (أي قطري، مواضيعي أو استراتيجي) في فترة السنتين. كما سيتمكن مكتب التقييم من تقديم تصديقات أكثر استقلالية لتقارير متابعة ردود الإدارة، ومن إصدار المزيد من منتجات إدارة المعرفة (مثل التقارير التجميعية) كوسيلة لتعزيز التعلم التنظيمي من عمليات التقييم.

الموارد الانتقالية للمدير العام المنتخب (الصف 6)

- 18- فيما يتعلق بالاقتراح بشأن الموارد التي ينبغي إتاحتها للمدير العام الجديد في الفترة الفاصلة بين تاريخ انتخابه وتاريخ توليه مهامه، قرر المجلس في دورته المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2012 معالجة هذه المسألة في إطار إعداد برنامج العمل والميزانية للفترة المالية التي يُنتخب فيها مدير عام⁴. وبالتالي، أعيد تخصيص موارد بقيمة 0.2 مليون دولار أمريكي لهذا الغرض في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015. وتغطي الموارد المخصصة التسهيلات التي ينبغي تقديمها للمدير العام المنتخب من تاريخ الانتخاب حتى 1 أغسطس/آب (نحو 6 أسابيع)، بما في ذلك، دعم الموظفين والموارد للاتصالات والسفر.

³ الوثيقة C 2011/REP الفقرة 96(أ)

⁴ الوثيقة CL 145/REP، الفقرة 36(ن)

الشبكات التقنية، والإحصاءات والمطبوعات الرئيسية (الصفوف من 8 إلى 10)

19- حددت ثلاثة مجالات رئيسية بحاجة لمزيد من التعزيز ضمن الهدف السادس الذي يركز على الجودة التقنية، والمعرفة والخدمات، لمبلغ إضافي بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي. وبشكل خاص، أعيد تخصيص الموارد من أجل:

- (أ) إنشاء شبكات تقنية تديرها الإدارات الفنية، من أجل ضمان جودة المعرفة التقنية اللازمة لتحقيق ودعم تنفيذ الأهداف الإستراتيجية؛
- (ب) الإحصاءات، من أجل ضمان جودة وتكامل البيانات التي تنتجها المنظمة وتحللها؛
- (ج) المطبوعات الرئيسية، من أجل ضمان إعداد "حالة" مطبوعات حول انعدام الأمن الغذائي والزراعة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والحراجة؛

التخطيط الاستراتيجي والرصد، والمراجعة الداخلية (الصفان 11 و12)

20- أعيد تخصيص الموارد لوحدين من وحدات الإدارة العليا، هما مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد (0.5 مليون دولار أمريكي) ومكتب المفتش العام (0.4 مليون دولار أمريكي) لضمان اضطلاعهما بوظائفهما المتزايدة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والرصد، والمراجعة الداخلية.

باء- مصادر الموارد

21- حددت الموارد البالغة قيمتها 21.5 مليون دولار أمريكي في أربعة مجالات رئيسية ضمن الاعتمادات الصافية للفترة 2012-2013 البالغة قيمتها 1.005.6 مليون دولار أمريكي لإعادة تخصيصها للمجالات ذات الأولوية الأعلى، كما يتبين في الصفوف من 15 إلى 18 في الجدول 1 والمفصلة أدناه.

(أ) يتوقع أن تبلغ الوفورات الناجمة عن الكفاءة للفترة 2014-2015 مبلغ 10 ملايين دولار أمريكي، ويجري تخفيض ميزانيات الإدارة/المكتب تبعاً لذلك. ويعتبر نطاق العمل لتحسين الكفاءة شاملاً، ويتم استعراض كافة العمليات/المجالات لإضافة القيمة وتبسيطها، على النحو المبين في الفقرات من 257 إلى 271 من برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015.

(ب) كما هو موضح في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015⁵، ووارد بالمزيد من التفصيل في الفقرات من 30 إلى 33 أدناه، سترتبط جميع وحدات إدارة الموارد الطبيعية والبيئة مباشرةً بمكتب نائب المدير العام، منسق الموارد الطبيعية. وكجزء من عملية إعادة الهيكلة هذه، سيجري إلغاء مكتب المدير العام المساعد للإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، وبشكل خاص وظائف المكتب، أي وظيفة من

⁵ الوثيقة 2013/3 C، الفقرتان 217 و218

الفئة الفنية (كبير منسقي البرامج) وثلاثة وظائف من فئة الخدمات العامة. ويقترح إعادة تخصيص مبلغ 1.6 مليون دولار أمريكي الذي يتم توفيره.

(ج) أنشئ الصندوق المتعدد التخصصات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 كوسيلة لتعزيز التعاون عبر التخصصات والحدود التنظيمية وذلك لزيادة فعالية مجالات العمل ذات الأولوية في الفاو. وفي إطار التغييرات التحويلية في فترة 2012-2013، خصصت موارد إضافية للصندوق، ليبلغ مجموع الموارد المتاحة له 11.3 مليون دولار أمريكي⁶ من أجل: (1) تطوير مفاهيم البرنامج والعمل على المجالات ذات الأولوية المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية الجديدة؛ (2) تنمية القدرات المؤسسية المتعلقة بالوظائف الرئيسية؛ (3) تطوير وتنفيذ ست مبادرات إقليمية برنامجية؛ (4) دعم مبادرات مختارة متداخلة؛ (5) تطوير الابتكار في العمليات التجارية. وفي برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015، تبلغ ميزانية موارد الصندوق 10 ملايين دولار أمريكي وستستخدم لدعم المبادرات الإقليمية البرنامجية، والمجالات الناشئة للعمل المشترك والابتكار في العمليات التجارية. ونتيجة لذلك، يتاح مبلغ 1.3 مليون دولار أمريكي لإعادة التخصيص.

(د) سجّل رصيد فائض بقيمة 8.7 مليون دولار أمريكي مقابل اعتماد الفترة المالية 2010-2011 البالغ 1 000.5 مليون دولار أمريكي ورحّل إلى الفترة 2012-2013 بحسب ما أجازته قرار المؤتمر 2011/5. وتشمل الميزانية 0.5 مليون دولار أمريكي لتكاليف الاستثمار مرة واحدة والمؤجلة في خطة العمل الفورية للفترة 2010-2011، و8.2 مليون دولار أمريكي تستخدم في تكاليف الاستثمار في خطة العمل الفورية 2012-2013. ونتيجة لذلك يتم تمويل مبلغ 8.2 مليون دولار أمريكي من مبلغ 16.8 مليون دولار أمريكي المخصص لتكاليف الاستثمار مرة واحدة في خطة العمل الفورية التي صوّت عليها في قرار اعتمادات الميزانية للفترة 2012-2013⁷، بالمقدار المرحّل مرة واحدة، مع ترك مبلغ 8.6 مليون دولار أمريكي، وهي تكاليف الاستثمار مرة واحدة في خطة العمل الفورية، لكي يمول من الاعتماد الصافي للفترة 2012-2013⁸. وبما أن جميع تكاليف النفقات مرة واحدة في خطة العمل الفورية ستتكد في الفترة 2012-2013، لا تتطلب موارد مبلغ 8.6 مليون دولار أمريكي في الاعتمادات الصافية للفترة 2012-2013 لهذا الغرض في الفترة 2014-2015 وقد تم اقتراحها لإعادة التخصيص.

22- وأخيراً، يقترح المدير العام زيادة فعلية بنسبة 1 في المائة (10 ملايين دولار أمريكي) في الفترة 2014-2015 مقارنة بمستوى الميزانية للعام 2012-2013، لبلوغ كامل مبلغ 31.5 مليون دولار أمريكي اللازم للمجالات ذات الأولوية الأعلى (الجدول 1، الصفان 20 و21).

⁶ الوثيقة CL 145/3، الفقرات من 27 إلى 29

⁷ قرار المؤتمر 2011/5، الفقرة 1(ب)

⁸ الوثيقة CL 144/3، الفقرتان 34-35

ثانياً- العمل في مجال الحماية الاجتماعية وعلى الموارد الطبيعية فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي المقترح

23- طلبت لجنة البرنامج والاجتماع المشترك مزيداً من التوضيح بشأن العمل في مجال الحماية الاجتماعية وعلى الموارد الطبيعية فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي المقترح⁹.

ألف- الحماية الاجتماعية

24- تظهر الأدلة الواردة من جميع البلدان التي خفضت الفقر بنسبة كبيرة في الآونة الأخيرة أن برامج الحماية الاجتماعية قد أدت دوراً محورياً في تحقيق هذا الإنجاز. ويمكن استخدام هذه البرامج لأغراض التنمية الريفية المحددة ولأهداف الحد من الجوع في المناطق الريفية من أجل استكمال المبادرات التي تعزز إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة والعمالة الريفية. والمنظمة في وضع يمكنها من تقديم المشورة للحكومات بشأن أبعاد السياسات العامة والسياقات فتضمن مساهمة برامج الحماية الاجتماعية، إلى جانب مبادرات التنمية، في خفض الجوع.

25- في مطلع هذه الألفية، اكتسبت الحماية الاجتماعية اهتماماً متزايداً في جدول أعمال سياسات التنمية باعتبارها استجابة للصدمات سواء أكانت اقتصادية أم من صنع الإنسان أم طبيعية، وأيضاً كأداة لتحقيق نتائج على المدى الطويل مثل إنتاجية العمل والتنمية الأوسع قاعدة والأكثر إنصافاً، وخاصة في المناطق الريفية. وتخوفاً من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية ومن تزايد عدم التكافؤ بين الدول وفي داخلها، قام مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين) مدعوماً من اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، باعتماد مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية باعتبارها إحدى مبادراتها الرامية إلى التكيف مع آثار الصدمات الاقتصادية ومن صنع الإنسان والمرتبطة بالطقس، فضلاً عن إزالة المسببات الهيكلية للفقر والجوع وانعدام المساواة. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان الأعضاء في المنظمة، من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي، قد أيدت توصيات الفريق الرفيع المستوى من الخبراء حول كيفية مساهمة الحماية الاجتماعية في تحقيق نتائج في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش الريفية. ويعتبر فقراء الريف الأكثر عرضة للصدمات وهم عموماً لا يستطيعون الوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية. ومن بين الأسر الريفية الفقيرة، تلك التي ترأسها النساء هي الأكثر ضعفاً.

26- وليست منظمة الأغذية والزراعة حديثة العهد في هذا المجال من العمل فهي تعمل أصلاً على تشجيع دور الحماية الاجتماعية في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الريفية. ويبرز ذلك في النهج العام المزدوج المسار للحد من الجوع الذي يهدف إلى: (1) تحسين سبل العيش من خلال تشجيع الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية، مع التركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (2) تسهيل الوصول المباشر والفوري إلى الغذاء، وذلك من خلال تدخلات الحماية

⁹ الفقرة 6(1) من الوثيقة CL 146/4 والفقرة 4(و) من الوثيقة CL 146/5

الاجتماعية، بصورة جزئية. ويمكن تصنيف معظم أعمال المنظمة الهادفة إلى تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة بناء سبل المعيشة الزراعية، من ضمن طيف الحماية الاجتماعية. أما نهج الحق في الغذاء الذي وضعت المنظمة فيوفر إطاراً لإدماجها الفعال في سياسات التنمية، بما في ذلك سياسات الحماية الاجتماعية. وأخيراً، تعد الحماية الاجتماعية محورية لعمل المنظمة بالنسبة إلى تمكين النساء والعمل اللائق في المناطق الريفية.

27- غير أن المنظمة لم تتمكن على مر تاريخها من ترجمة أهمية الحماية الاجتماعية ترجمة ذات مغزى في نطاق ولايتها إلى نتائج وآثار فعالة. والسبب الأساسي لذلك هو عدم كفاية القدرات المتخصصة والخبرة المطلوبة للعمل بالتآزر مع المكونات الفنية الأخرى للمنظمة. فعلى سبيل المثال، في الآونة الأخيرة خلال الفترة المالية 2010-2011، طلبت المنظمة إجراء تحليلات ونشرت دراسات تسلط الضوء على العلاقة بين الهجرة والتحويلات المالية والتنمية الريفية والأمن الغذائي. ولكن المنظمة لم تكن قادرة على الاستفادة من هذا التشخيص بسبب عدم وجود الخبرة المطلوبة، والتي يتوجب إيجادها.

28- بناء على ما تقدم، ستقوم المنظمة ببناء قدراتها لدعم البلدان الأعضاء ليس فقط من أجل توفير الحماية الكافية لدخل الفقراء في المناطق الريفية، بل أيضاً لتحسين الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية وتعزيز تنمية ريفية أكثر إنصافاً. وسيركز هذا العمل بشكل خاص على كيفية قيام الحماية الاجتماعية بتمكين المرأة الريفية وتعزيز العمل اللائق في المناطق الريفية. وسوف تغطي الأنشطة أبعاد الأمن الغذائي كافة (أي التوافر وفرص الحصول والاستخدام والاستقرار) وستتناول مجموعة كاملة من تدخلات الحماية الاجتماعية، بدءاً من التدخلات الوقائية إلى التحويلية منها، في إطار متماسك للسياسات على المستويين الكلي والقطاعي وبالتنسيق الوثيق والتعاون مع شركاء التنمية الآخرين، بما في ذلك البنك الدولي واليونسيف ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكذلك الوكالات التي توجد مقرها في روما.

29- في الفترة المالية 2014-2015، ستقوم المنظمة بنشر جهودها في إطار الهدف الاستراتيجي 3 فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية وذلك في ثلاثة اتجاهات:

- (أ) على المستوى القطري، بتوفير الدعم للبلدان وتعزيز قدراتها في خلق بيئة مواتية لسياسات الحماية الاجتماعية الفعالة من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر في الريف؛
- (ب) على المستوى العالمي، تعزيز الشراكات الحالية (البنك الدولي واليونسيف ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها) وإقامة علاقات تعاون جديدة مع شركاء التنمية الآخرين، بما في ذلك شبكات المجتمع المدني، لجعل المنظمة شريكاً قوياً وموثوقاً للزراعة والأمن الغذائي والتغذية وسبل المعيشة الريفية المتعلقة بسياسات الحماية الاجتماعية؛
- (ج) داخل المنظمة، تعزيز القدرات والتنسيق بين الإدارات والمكاتب والمواقع وتطبيق نهج يشمل المنظمة كاملة بالنسبة إلى العمل في مجال الحماية الاجتماعية والمساهمة الفعالة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي المنقح.

30- تدعو الحاجة إلى موارد إضافية قدرها 5 ملايين دولار أمريكية لتعزيز الهدف الاستراتيجي 3 في مجال الحماية الاجتماعية (الجدول 1، الصف 4) من أجل إتاحة ما يلي:

- (أ) توليد المعرفة من خلال تطوير خطوط توجيهية ومنهجيات ونهج وأدوات، بما في ذلك من أجل الأنشطة التدريبية. وسوف يشمل ذلك على وجه الخصوص أدوات تقييم أثر السياسات العامة وأدوات لتنمية القدرات وموجزات للسياسات وأوراق/مذكرات للتعميم فضلا عن توليد المعلومات؛
- (ب) الدعم المباشر للبلدان من خلال مراجعة سياسات الحماية الاجتماعية القطرية مع التركيز على الزراعة وسبل المعيشة في الريف والنظم الرسمية وغير الرسمية وتقييم الثغرات المحتملة وتحديد الخيارات والاحتياجات من القدرات على جميع المستويات؛
- (ج) تعزيز قدرات المنظمة على الحماية الاجتماعية للموظفين في المقر وفي المكاتب الميدانية من أجل تعزيز فعالية المنظمة وطرائق العمل في تخطيط للحماية الاجتماعية وتنفيذها؛
- (د) وتعزيز التعاون والمساهمة في المنتديات الدولية بشكل رئيسي من خلال التنسيق وتطوير المبادرات العالمية والإقليمية المشتركة بشكل أفضل.

باء- الموارد الطبيعية فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي المقترح

31- لدى استعراض الإطار الاستراتيجي للمنظمة خلال عام 2012، أكدت الأجهزة الرئاسية على أهمية الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات والتراث الزراعي والموارد الوراثية. وهذا يتماشى أيضا مع نتائج مؤتمر ريو +20، والاعتراف بأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أمر أساسي لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر. وينعكس ذلك أيضا في الهدف الاستراتيجي 2 المتمثل في زيادة وتحسين إتاحة السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة.

32- ولذا، في برنامج العمل والميزانية 2014-2015 تم تحويل وظيفة نائب المدير العام، المعرفة إلى نائب المدير العام، منسق الموارد الطبيعية. ونتيجة لذلك، سيتم إلغاء مكتب المدير العام المساعد، إدارة الموارد الطبيعية والبيئة (أنظر الفقرة 21(ب)) وسوف ترتبط جميع الوحدات التابعة لإدارة الموارد الطبيعية والبيئة مباشرة بنائب المدير العام، منسق الموارد الطبيعية من دون تغييرات على وظائفها. وهي تشمل شعبة الأراضي والمياه وشعبة المناخ والطاقة والحياسة والوحدات الخمس الصغيرة للبحوث والإرشاد وأمانة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وأمانة المنتدى العالمي للبحوث الزراعية والمجلس المستقل للعلوم والشراكة التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وترتيب التقييم المستقل.

33- إن وضع هذه الوحدات تحت إشراف المباشر لنائب المدير العام، منسق الموارد الطبيعية سوف يضمن تحقيق قدرتها على دعم الخدمات البيئية والإدارة المستدامة واستخدام الأراضي والمياه والموارد الوراثية، وكذلك نظم البحوث

والإرشاد الزراعي، بطريقة منسقة ومتسقة في جميع أنحاء قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

34- وعلاوة على ذلك، لضمان تركيز نائب المدير العام، منسق الموارد الطبيعية على تنسيق الموارد الطبيعية، سيتم تغيير خطوط الإبلاغ لدى اثنين من المكاتب الكبيرة التي كانت خاضعة لنائب المدير العام، المعرفة: وهكذا فإن المدير العام المساعد، وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية سيخضعان مباشرة إلى المدير العام وسيتم إلغاء مكتب تبادل المعرفة وسوف تحوّل وظائفه وموارده إلى مركز مراقبة العمليات وإلى مكتب السياسات وتنسيق البرامج (أنظر الفقرات من 9 إلى 14). وبالتالي ستكون 5 مكاتب كبيرة فقط خاضعة إلى نائب المدير العام، منسق الموارد الطبيعية، مقارنة بالمكاتب الستة التي كانت تتبع لنائب المدير العام، المعرفة.

ثالثاً- توزيع الموارد والوظائف بين المقر والمكاتب الميدانية

35- طلبت لجنة البرنامج مزيداً من التوضيح بشأن توزيع الموارد والوظائف بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية¹⁰. وبيّن الجدولان 2 و3 تطور توزيع صافي الاعتمادات والوظائف المدرجة في الميزانية انطلاقاً من تعديلات برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 (ما يعكس مستوى الميزانية المعتمدة في 2012-2013)، وإجراء مزيد من التعديلات والتغييرات التحولية على اقتراح برنامج العمل والميزانية 2014-2015.

36- يوضّح الجدول 2 أن الأثر التراكمي لهذه التوزيعات المتغيرة للميزانية تؤدي إلى انخفاض صاف للموارد في المقر بنسبة 13.8 مليون دولار أمريكي، وإلى زيادة صافية في المكاتب الميدانية قدرها 23.8 مليون دولار أمريكي.

الجدول 2: الأثر التراكمي للتغييرات التحولية في الفترة 2012-2013 ومقترحات برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 حول توزيع صافي الاعتمادات

المجموع الكلي		المكاتب الميدانية		المقر		وثيقة الميزانية (مليون دولار أمريكي، صافي الاعتمادات)
التغيير	الميزانية	التغيير	الميزانية	التغيير	الميزانية	
-	005.6.1	-	360.6	-	645.0	التعديلات على برنامج العمل والميزانية 2012-2013 (الوثيقة CL 143/3) (على مستوى الميزانية المعتمد)
0.0	005.6.1	11.8	372.4	11-8	633.3	مزيد من التعديلات على برنامج العمل والميزانية 2012-2013 (الوثيقة CL 144/3، الملحق 6)
0.0	005.6.1	5,9	378.3	(6,0)	627.3	التغييرات التحولية في الفترة المالية 2012-2013 (الوثيقة CL 145/3 الملحق 4)
10	015.6.1	6.1	384.4	3.9	631.2	برنامج العمل والميزانية 2014-2015 (الوثيقة C 2013/3 الملحق 3) (وفقاً لمعدلات 2012-2013)
10.0		23.8		(13.8)		التغيير الكلي

¹⁰ الفقرة 6(ج) من الوثيقة CL 146/4

37- يوضح الجدول 3 صافي الخفض الإجمالي لـ 104 وظائف في المقر، وزيادة 48 وظيفة في المواقع الميدانية.

الجدول 3: الأثر التراكمي للتغيرات التحولية للفترة 2012-2013 ومقترحات برنامج العمل والميزانية 2014-2015 حول توزيع الوظائف الثابتة:

وثيقة الميزانية (عدد الوظائف الثابتة)	المقر		المكاتب الميدانية		المجموع الكلي	
	المجموع	التغيير	المجموع	التغيير	المجموع	التغيير
التعديلات على برنامج العمل والميزانية 2012-2013 (الوثيقة CL 143/3) (على مستوى الميزانية المعتمدة)	1,702	-	1,401	-	3,103	-
مزيد من التعديلات على برنامج العمل والميزانية 2012-2013 (الوثيقة CL 144/3)	1,617	(85)	1,432	31	3,049	(54)
التغييرات التحولية في الفترة المالية 2012-2013 (الوثيقة CL 145/3)	1,604	(13)	1,445	13	3,049	0
برنامج العمل والميزانية 2014-2015 (الوثيقة C 2013/3)	1,598	(6)	1,449	4	3,047	(2)
إجمالي التغيير		(104)		48		(56)

38- إن التعديلات على برنامج العمل والميزانية 2012-2013¹¹ التي أقرت من قبل المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2011، قد ركزت على مزيد من المكاسب بواسطة الكفاءة لتحقيق وفورات بمبلغ 34.5 مليون دولار أمريكي بناء على طلب المؤتمر في الموافقة على برنامج العمل واعتمادات الميزانية للفترة المالية 2012-2013.

39- في يونيو/حزيران 2013، وافق المجلس على إجراء مزيد من التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013¹²، ما أدى إلى تحويل صاف لمبلغ 11.8 مليون دولار أمريكي من المقر إلى المكاتب الميدانية، ويرجع ذلك أساساً إلى إعادة برمجة الوفورات التي تحققت في الهدفين الوظيفيين خاء وذال بعد مراجعة نقدية للوظائف. وكجزء من عملية تدعيم المكاتب الميدانية، أنشئت 31 وظيفة، فيما أسفرت المراجعة النقدية عن إلغاء 85 وظيفة في المقر الرئيسي.

40- واتخذت تدابير إضافية لتعزيز المنظمة فأدخل التنفيذ المعزز للبرنامج في التغييرات التحولية للفترة المالية 2012-2013¹³ التي وافق عليها المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2012. وأدت هذه التغييرات إلى تحويل مبلغ إضافي قدره 5.9 مليون دولار أمريكي و13 وظيفة من المقر إلى المكاتب الميدانية، نتيجة التحول في إدارة التعاون التقني.

¹¹ الوثيقة CL 143/3

¹² الوثيقة CL 143/3

¹³ الوثيقة CL 143/3

41- وأخيراً، تم اقتراح عدد من المبادرات التي تؤثر على الموارد في المكاتب الميدانية في برنامج العمل والميزانية 2014-2015. وفي المقام الأول، أدى تحسين برنامج التعاون التقني إلى مبلغ 13.4 مليون دولار أمريكي إضافي متاح للأقاليم.

42- وعلاوة على ذلك، فإن النموذج الجديد لـ"توزيع تكاليف خدمة المشاريع" فيما يخص مشاريع الطوارئ، قد زاد من حصة دخله المتحصل من مشروعات الطوارئ التي يجب أن تخصص للمكاتب القطرية، استناداً إلى الوظائف التي تقدمها في منطقة العمليات، من 15 إلى 40 في المائة. وكجزء من اعتماد هذا النموذج الجديد، فإن حصة الدخل الخاصة بـ"توزيع تكاليف خدمة المشاريع" التي كانت مقيدة مباشرة تحت صافي اعتمادات ممثلية المنظمة في النموذج السابق (4 ملايين دولار أمريكي) قد حذفت¹⁴. وفي حين أن هذا الأمر قد خفّض صافي ميزانية اعتمادات ممثلية المنظمة بمبلغ 4 ملايين دولار أمريكي فمن المتوقع أن تكون المكاسب الإضافية للدخل من حالات الطوارئ لفترة السنتين لممثليات المنظمة بموجب النموذج الجديد أن تبلغ حوالي 20 مليون دولار أمريكي¹⁵.

43- مع الأخذ بعين الاعتبار ما ورد أعلاه، ففضلاً عن وفورات زيادة الكفاءة الشاملة، تُظهر الموارد في المواقع الميدانية زيادة صافية في الميزانية قدرها 6.1 مليون دولار أمريكي في برنامج العمل والميزانية 2014-2015، وتتكون من انخفاض صافي في المكاتب اللامركزية (الإقليمية ودون الإقليمية ومكاتب الاتصال والمكاتب القطرية) قدره 7.3 مليون دولار أمريكي، ومن زيادة قدرها 13.4 مليون دولار أمريكي لبرنامج التعاون التقني.

44- ويشمل برنامج العمل والميزانية 2014-2015 أيضاً إضافة صافية لأربع وظائف فنية في المواقع الميدانية. وهذه الوظائف الإضافية هي نتيجة لانتداب خمس وظائف لموظف مالي من شعبة المالية إلى المكاتب الإقليمية لدعم الجهود اللامركزية في المنظمة، وإعادة وظيفة مسؤول إعلامي واحدة إلى المقر.

¹⁴ الفقرة 246 من الوثيقة CL 143/3

¹⁵ بما أن الإيرادات والنفقات تعدّل بعضها البعض، فإن هذه الزيادة لا تظهر في عرض موارد صافي الاعتمادات.